بد لك لان الكلام على كلامين فقد انقطع ولم يتصل ما بين متعاطفيها
لوقوعها بين جملتين مستقلتين ليتأتى تأويل المفرد او لعدم صيرورتها
مع الهمزة كالهمزة كلمة الواحدة وجواب المنقطعة لا او نعم لانه
استفهام مستأنف ثم حصر ام في هذين القسمين هو مذهب الجمهور
وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال في قوله تعالى افلا تبصرون
ون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير ولكن تشكك في
عينه وح يكون الحوالة بالتعيين فتقول زيد او عمرو لمن يعلم ولو كان زيد ام
فقلت اقام زيد او عمرو لم تكن جوابا بها تعيين شخص وانما جوابها
نعم او لا لانها مقدرة بالاحدية فكانك قلت فكانك احدهما عندك
المعادلة للهمزة اي المشاركة لها بعد همزة التسوية الى الهمزة الدالة على
التسوية سواكانت بعد كلمة سواء ما لا كالي وما ادري وليت شعري و
ضابطها انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت لانه يصح
يصح سواء علي الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك
سواء علي اقام زيد ام عمرو سواء خبر مقدم وعلي جار ومجرور متعلق به
واقام زيد ان في تأويل مصدر اي قيام زيد وقيام عمرو مبتدا موخر
وقوله او عمرو اي ام قام عمرو فالفعل مقدر لان ام بعد همزة التسوية
لا تقع بعد جملتين قال في المغني واذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت
همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع النحاة وعبر جماعة بان يقولوا سواء
اكان كذا ام كذا والمنقطعة عبر عنها اي عن الواقعة بعد همزة لو
يطلب بها وبام التعيين او بعد همزة التسوية معنى الاضراب
الاضافة بحيث تقدر والمراد الابطال الاضرابي او الانتقالي المختص بالجمل
المستقلة لانها معنى لا يتبدر به من ذلك اي اراد الاضراب استهتا ما
حقيقيا الاستفهام الحقيقي هو طلب الفهم والعلم وقد لا تقتضيه
اي الاستفهام الحقيقي بان لا تقتضي استفهاما اصلا بل تفيد الاضراب المحض
او تقتضي الاستفهام الانكاري فهو لا ود اي كونها للاضراب
اي الا مطلقا في مع الاستفهام الحقيقي انما الا يل ام شأ الا يل اسم

ج

جهو لا واحد له من لفظه والشائع مسموع واسم جمع لا مفرد له ايضا اي بل اهي
شأ اي بل استأنف لمعنى الاضراب وبالهمزة لمعنى الاستفهام وقد عرفت
لما علمت ان ام المنقطعة مختصة بالجمل ولا يدخل على المفرد اي كونها لا
ضراب اي الانتقالي مع عدم الاستفهام اصلا وهو الاضراب المحض
قوله لان الاستفهام علة لعدم تقدير الهمزة بيد بل بان تقال بل اهل هي
قيل في بل اهي شأ وسكت المصنف عن الاضراب الانتقالي مع الاستفهام لا
نكار ومثاله قوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل الله اذ لو جعل
لا ضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح
ارادة الاستفهام الحقيقي هنا متعين انها للاضراب الانتقالي مع الاستفهام
استفهام الانكاري اي للتوبيخ اي التردد من المتكلم وقوله او الابهام
وقيل له التشكيك اقصر وقد مثل للاول بقوله تعالى وانا او اياكم لعلى
هدا و في ضلال مبين قال في المغني والشاهد في او الاولى وتعقبه الدماميني
بما نقله الدرديري ممتنع من كون الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى
وان احد الفريقين منا ومنكم ثابت له احد الامرين من كونه على هدا وفي
ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وجد الله
وصيده هو على الهدى وان من عبد غيره من جماد او غيره هو في ضلال
مبين نجاهم العلم اي من المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك
والتردد مع علم المتكلم بالحال . وتكون او لاحد الاشياء وهي في هذه الحالة
اما ان تكون بعد الخبر للشك او الابهام وبعد الطلب للتخيير بين تلك الاشياء
او اباحة لجميعها فالفرق بين هذه او بين التي لاحد الشيئين فلو قدم
بعد قبل قوله قاد او قعد بعد الطلب لافاد هذا المعنى الذي ذكرناه والا
فصنيعه يفيد المخالفة والتي لاحد الشيئين او التي لاحد الاشياء تأمل
باعتبار ما ترد مراده في نحو هذا المثال خاصة لا في سائر احوالها وحاصله انه
اشار الى الجواب عما قد يقال قد مثل لها للتخيير بايمي الكفارة والفدية
مع امكان الجمع فانه لا يجوز الجمع بينهما عليه اعتقادا واذا بدا
الاعتبار تكون او محمولة على التخيير ونظر فيه بعضهم بانه لا مانع من جواز
الجمع غاية الامر انه اذا جمع بينهما به الاعتقاد لم تكن اي هو عدم وقوع واحد
منها كفارة قال الاسنوي في تمهيده لو اتى بخصال الكفارة كلها اثيب على واحد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)